العدد (4101) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (2) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

القوات تحرِّر عاصمة "داعش" البديلة والإرهاب يظهر في مطيبيجة

استعادة أكبر مدن العراق و15 قضاء وناحية ومسك الحدود في 2017

■ داعش يهدِّد كركوك بعد التحرير و4 انتحاريين يهاجمون الناصريّة

□ بغداد / وائل نعمة

في مثل هذه الايام قبل عام كان داعش قد خسر أهم خطوط دفاعه في ساحل الموصل الأيسر. وقتذاك كان قد مضى على انطلاق الحملة العسكرية الاكبر لتحرير المدينة قرابة الشهرين.

وبدأ التنظيم مطلع العام الماضي بالتراجع وخسارة العديد من مناطق سيطرته. وقال مسؤول غربي وقتها "إذا استمر الاندفاع من دون مقاومة (...) فسنحرر الموصل سريعاً".

استمرت معركة شرق المدينة، التي شاركت فيها لاول مرة قوات البيشمركة مع القوات الاتحادية، ثم غربها حتى نهاية آب من العام الماضي، لتبدأ الحملة الاصعب وهي تحرير الحويجة.

كان التقدم نحو الحويجة، التي تحولت الى أكبر تجمع لمقاتلي التنظيم نظراً لبقائها لوقت طويل تحت سيطرة داعش، تنذر باشتعال أزمة مع إقليم كردستان، الذي كان يدير كركوك منذ سنوات.

في تلك الحملة، شنت القوات هجوماً من عدة محاور لمنع المسلحين من الهروب باتجاه الجبال، كما فتحت في الوقت نفسه عملية عسكرية في غرب الانبار.

استحوذت بعد ذلك الحويجة على كل الجهد العسكري، وتحررت المدينة في مطلع تشرين الاول ٢٠١٧ خلال عملية عسكرية وصفت بـ"المستعجلة"، لكن الازمة في كركوك ظلت مشتعلة.

وبعد نحو ١٠ أيام من استعادة الحويجة، دفعت الحكومة القوات الاتحادية للانتشار في المناطق المتنازع عليها، ما أدى الى تشتت الجهد العسكري ليظهر داعش مرة أخرى في جنوب وغرب كركوك مهاجما القرى والقوات الامنية.

كما دفعت أعمال انتقامية في "طوزخرماتو" الى ظهور جماعات مسلحة جديدة، أطلقت على نفسها "الرايات البيضاء"، ويعتقد مسؤولون انها تستعد لأخذ دور داعش.

واستمرت الحكومة لاستعادة باقي المدن من سيطرة التنظيم، لتحرر مناطق غرب الانبار وتنتشر على الحدود مع سوريا في الشهر الاخير من العام الماضي.

وأعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي النصر النهائي على داعش في ذلك الشهر، فيما بدأت القوات بعمليات أمنية داخل المدن المحررة لتعقب فلول داعش.

عائلة تغادر منزلها خلال بدء عمليات التحرير في أيسر الموصل.. (أرشيف)

بداية 2017

وبدأ العام الماضي في وقت كانت فيه القوات المشتركة تعيد ترتيب صفوفها لشنّ هجوم واسع على قلب ساحل الموصل الأيسر. وفي ذلك الوقت قال خلف الحديدي، عضو مجلس محافظة نينوى، ان القوات أعدت خطة جديدة، بعدما توقفت العمليات لعدة أيام بسبب تواجد مقاومة من التنظيم وسوء الأحوال الجوية.

وأكد الحديدي وقتها لـ(المدى) ان "الخطة تفترض لقاء القوات في الساحل الايسر قرب نهر دجلة، الفاصل بين طرفي المدينة، بمسافة ٢ كم، حيث يعتقد أن تلك المناطق هي مركز تواجد المسلحين".

وتضمنت الخطة الجديدة في ذلك القوت، إدخال قطعات من الشرطة الاتحادية من جنوب الساحل الايسر مع الفرقة ٩ / جيش عراقي، على ان تلتقي مع الفرقة ١٦/ جيش عراقي، ومكافحة الإرهاب، قرب النهر.

وأدى زجّ تعزيزات من قوات الرد السريع التابع للشرطة الاتحادية في الموصل، الى إضافة زخم واضح للعمليات العسكرية.

وبعد أربعة أيام من بداية ٢٠١٧ كان داعش قد فقد ٧٥ ٪ من سيطرته على أيسر الموصل.

في غضون ذلك استمر داعش بمحاولة فك الحصار عنه في الموصل، باستهداف الشرقاط لأكثر من عشرات المرات خلال ٤ أشهر من تحرير نصف المدينة.

ولم تتقيد قوات مكافحة الإرهاب، صاحب الثقل الاكبر في معارك شرق الموصل، بخارطة توزيع المهمات في المدينة، فقد أخذت تحرر أغلب المناطق، حتى تلك التي كانت خارج مجالها الجغرافي المحدد ضمن توزيع المحاور.

مطيبيجة وتحرير الموصل

في ذلك الوقت التفت الجميع الى "مطيبيجة"، المنطقة الوعرة الواقعة في تلال حمرين، التي تضم عدة قرى، حيث بدأت هجمات متكررة على تكريت وديالى من هناك، فيما كانت المنطقة قد أُعلن عن تحريرها ٤ مرات.

وفي اليوم ٨٣ دخلت عمليات تحرير ساحل الموصل الأيسر مرحلة الحسم، وباتت القوات الامريكية تقدم الدعم للقوات العراقية قرب خطوط التماس.

وأعلن العبادي، في ٢٥ كانون الثاني، تحرير الجانب الأيسر من الموصل، بعد ٩٠ يوماً من العمليات، كاشفاً عن توقيع ٢٧ مذكرة لإعادة بناء مشاريع مختلفة في المناطق المحررة بالموصل.

وبعد أيام من تحرير شرق الموصل، وصلت الجسور العائمة الى المدينة. في إشارة الى الاستعداد لاجتياز النهر الى الضفة الاخرى.وقبل نهاية شباط الماضي، أعلن القائد العام استئناف المعارك رسمياً لتحرير الجانب الغربي من الموصل، بعد توقف دام نحو شهر.

لكن في آذار، وبعد أن سيطرت القطعات العسكرية على نحو نصف المدينة، وقع خطأ عسكري في وسط الموصل، تسبب بمقتل أكثر من ٢٠٠ مدني بغارة امريكية، وأدى الى التريّث في العمليات وإعادة النظر بالخطط العسكرية.

في اثناء المعارك، أعلن الحشد الشعبي، بشكل مفاجئ، تحرير الحضر، جنوب غرب الموصل بعد عملية سريعة. والتزم العبادي الصمت عن ذلك التحرك، مما اعتبر بداية خلافات مع "الحشد".

ثم حرّر الحشد الشعبي، منتصف أيار الماضي، ناحية القيروان، جنوب سنجار، بعدما تلاحق العبادي موقفه الاخير وأوفد وزير دفاعه عرفان الحيالي، ليعلن التنسيق مع الحشد.

ومطلع حزيران أعلن الحشد تحرير قضاء البعاج بعملية "ليلية" وخاطفة، ووصل بعدها الى الحدود العراقية - السورية.

في غضون ذلك، كانت الحكومة قد استعدت لإعلان "بيان النصر" في الموصل، بالتزامن مع الذكرى الثالثة لسيطرة داعش عليها، لكن شراسة المعارك في المدينة القديمة، وسقوط المدنيين حال دون ذلك.

وأقدم التنظيم قبل ٨ أيام من وصول القطعات العراقية الى تفجير "جامع النوري"، الذي كان قد أعلن منه زعيم داعش "أبو بكر البغدادي، تشكيل دولته المزعومة في صيف ٢٠١٤، ونسف منارة الحدباء التأريخية بعد تضييق الطوق على عناصر التنظيم.

وفي ١٠ تموز الماضي، أعلن العبادي، من داخل الموصل، تحرير المدينة من "-داعش، وانتهاء ماوصفه بـ"دويلة الخرافة"، في هذا الوقت اندلع صراع بين جناحين تابعين لداعش في داخل مدينة تلعفر، غرب نينوى.

تلعفر وهجوم الناصريّة

وبعد شهر من هذا التاريخ، بدأت القوات بالهجوم على المدينة التركمانية، التي كانت محاصرة لأكثر من ٩ أشهر. وفي ٢٧ آب نشرت القيادة العسكرية خارطة تلعفر وقد احتل اللون الاخضر كامل أجزائها، في إشارة إلى إحكام السيطرة على جميع أحياء المدينة.

وقبل انطلاق عمليات تحرير الحويجة في ٢١ أيلول الماضي، هاجم ٤ انتحاريين مطعمين سياحيين في الطريق الدولي الرابط بين الناصرية والبصرة، وأسفر الهجوم عن ١٥٠ قتيلاً وجريحاً.

وبعد أقل من أسبوعين أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي، خلال زيارة كان يقوم بها الى باريس، تحرير الحويجة وأربع نواح تابعة لها بالاضافة الى تحرير ساحلً الشرقاط الأيسر.

لكنّ العملية كانت سريعة بحسب مسؤولين، وأدت الى هروب نحو ١٠٠٠ مسلح، هددوا المدينة بعد ذلك، خصوصا بعدما انتشرت القوات الاتحادية في ١٦ تشرين الثاني في كركوك ضمن ماعرف بـ"خطة فرض الامن".

وتسبب ذلك الإجراء باندلاع اشتباكات عنيفة بين القوات الاتحادية والبيشمركة في داقوق جنوب كركوك، قتل وأصيب فيها نحو ٣٠ عنصراً من القوات الكردية.

وبعد ١٠ أيام من تلك الاحداث، بدأت عمليات تحرير غرب الانبار، وقبل نهاية تشرين الثاني استعادت القوات القائم التي تحولت الى عاصمة داعش بعد تحرير الموصل، بالاضافة الى قضاءي راوة وعانة وبلدة عكاشات.

وفي ٩ كانون الاول من ٢٠١٧، أعلن العبادي تحرير كل الاراضي العراقية، بعدما سيطرت القوات العراقية على الشريط الحدودي الرابط مع سوريا.

مشروع التسوية واختيار مفوضيّة جديدة واستفتاء الإقليم أبرز أحداث 2017

□ بغداد / محمد صباح

خيّمت جملة من الأحداث السياسية، التي شهدها العام الماضي، على الإعلام العراقي والأجنبي، وكان من أكثرها إثارة الاستفتاء الذي أجراه إقليم كردستان في ٢٥ أيلول الماضي، الذي مازالت تداعياته مستمرة حتى اللحظة .

كما شهد العام المنصرم أحداثاً سياسة مهمة، كان في مقدمتها الجدل الساخن حول تشكيل مفوضية انتخابات جديدة في ظل الانقسامات الحادة بين الكتل الكبيرة، التي حاولت المحافظة على نفوذها ضمن طاقم المفوضية الجديدة، وبين الكتل الصغيرة التي سعت بكل ما أوتيت من قوة لإعاقة تمرير قائمة المرشحين، لكنها لم تفلح في ذلك .

إضافة الى ملف المفوضية والانتخابات، فقد استأثر مشروع التسوية التاريخية باهتمام واسع من قبل الكتل السياسية، قبل ان توجه له ضربة قاسية، إثر رفض المرجع السيستاني اللقاء بوفد التحالف الوطني برئاسة عمار الحكيم، الذي زار مدينة النجف، الصيف الماضي، والتقى بالمراجع الدينية لشرح مشروعه الجديد فضلا عن الانتقادات التي وجهها زعيم التيار الصدري للمشروع.

وانفردت جريدة (المدى) بنشر نص "التسوية التاريخية"، التي كشفت النقاب عنها في عددها ٣٧٧١ الصادر بتاريخ ٣١ تشرين الأول الماضي، ٢٠١٧، وتم تداولها بشكل واسع محلياً وعربياً، وفتحت باباً للجدل حول إمكانية بلورة رؤية وطنية عراقية لما بعد داعش.

لكنّ الهيئة القيادية للتحالف الوطني لم تتراجع مقابل نأي المرجعية، وأعلنت أنها تتحمل كامل المسؤولية أمام الشعب بشأن تفاصيل بنود التسوية وتوقيت طرحها وتوفر فرص نجاحها وفقاً للدستور، مؤكدة ضرورة الاستمرار باللقاءات الوطنية والدولية لإزالة جميع العقبات والشبهات التي تواجه مسيرة المشروع الوطني".

وكان التحالف الوطني قد سلم مبعوث الامم المتحدث رايان كوبيتش مسودة التسوية التاريخية الخاص به والمكون من عدة محاور وبنود في ٣٠ تشرين الأول من العام ٢٠١٦.

ووعدت الهيئة القيادية للتحالف الوطني كلاً من المكون السني والمكون التركماني، وإقليم كردستان العراق، ومنظمات المجتمع المدني، والأقليات، وزعماء العشائر، وفئتي الشباب والنساء، باستقصاء آرائهم ورؤيتهم حول كيفية بناء عراق ما بعد داعش الموحّد، على أساس مبدأي المساواة والمواطنة.

ولعدة مرات فشلت القوى السنية بالاتفاق على نصّ موحد لمسودة التسوية التاريخية نظراً لحجم الخلافات بين قيادات الأطراف السنية على من يتولى تسليم الورقة إلى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة.

وكانت هذه الخلافات داخل المكون السني، تتركز بين رئيس البرلمان سليم الجبوري وأسامة النجيفي، نائب رئيس الجمهورية، حول الجهة التي تكتب الورقة السنية، والجهة التي تأخذ على عاتقها تسليم الورقة السنية إلى ممثل الأمم المتحدة، الأمرالذي عرقل تسليم الورقة أكثر من مرة.

وكانت القوى السنية في العراق وخارجه قد بحثت طوال أشهر عدة إيجاد رئاسة تكون ممثلة لكل المكون أسوة بالتحالف الوطني، وهذا ما دفعها لعقد أول مؤتمر لها في مدينة أنقرة التركية. وطالبت القوى السنّية المعارضة للعملية السياسية، خلال المؤتمر، بدعم تركيا والإمارات وقطر لإعادة كتابة ورقة التسوية، وتولي مهمة تسليمها الى ممثل الأمم المتحدة.لكنّ مؤتمر أنقرة فاقم من الخلاف بين القوى السنّية حول ورقة التسوية، على خلفية انقسام مواقف الدول الإقليمية الراعية للمؤتمر من جهة، والخلافات بين القوى السنية المشاركة في العملية السياسية والمعارضة لها التي تقيم في الخارج.

وشهدت العاصمة التركية أنقرة، مطلع آذار الماضي، عقد اجتماعات مغلقة استمرت لمدة يومين من الشهر الحالي. وشارك فيها ٢٥ شخصية سياسية وعشائرية ورجال أعمال من المكون السنّي، في لقاء عُدّ امتداداً للقاء جنيف الذي سبق لقاء أنقرة ببضعة أسابيع.

وكانت مصادر سياسية قد كشفت لـ(المدى)، وقتها، أن مؤتمر أنقرة عقد بدعوة رسمية من الحكومة التركية بمشاركة ممثلي ٤ دول عربية، هي السعودية وقطر والإمارات إلى جانب الأردن.

وكان الانقسام السنّي يتمركز حول محورين، الأول يمثل سنّة الخارج، ممن لايرون جدوى من طرح "مشروع التسوية" في ظل الظروف الراهنة، وبين محور آخر يمثل سنّة الداخل المشاركين في العملية السياسية، الذين يبدون تحمساً واضحا للمضي بالمشروع من دون وضع شروط مسبقة.

ولم تنجح اللجان المصغرة، التي شكلها تحالف القوى، في تحجيم الخلافات والتفاهم على آلية لتسليم ورقة التسوية التاريخية إلى المبعوث الاممي.

وكان رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، قد رفض أي تجمع أو لقاء يسعى إلى تقسيم العراق، مستدركاً أن بعض اللقاءات التشاورية التي تسعى لترتيب صفوف مكون أو جهة سياسية معينة من اجل التعامل مع مشروع معين.يذكر أن مؤتمراً عقد في بروكسل للقوى السنية، في وقت سابق، برعاية معهد السلام الأوروبي وركز على قضية توفير مستلزمات التعايش السلمي وحل الصراعات بين مكونات الشعب العراقي.وبعد جولات مكوكية من المفاوضات في أحد الفنادق التركية، تمكنت القوى السنية في الداخل والخارج من انتخاب سليم الجبوري رئيساً مؤقتاً لاتحاد القوى السنية، وأحمد المساري نائباً له، الى أن انتهت دورته خلال فترة ستة أشهر.

وبعد هذا الاتفاق، تمكن اتحاد القوى العراقية، نهاية شهر آذار الماضي، من تسليم ورقة التسوية التاريخية أمين عام الامم المتحدة، الذي زار العراق وقتها. وتتكون الورقة السنية من ٢٧ بنداً، تطالب بعضها بإصدار عفو خاص عن آخر وزير دفاع في عهد نظام صدام وجميع الضباط المعتقلين معه. كما تطالب الوثيقة بالعفو عن النائب أحمد العلواني المحكوم بالإعدام على خلفية قتله عددا من منتسبي جهاز مكافحة الإرهاب في اشتباك مسلح في الرمادي نهاية ٢٠١٣.

ورفض التحالف الوطني التعامل مع مسودة اتحاد القوى، واعتبرها لا تنسجم مع المبادئ التي نص عليها الدستور، الامر الذي عرقل مناقشة ورقة التسوية التاريخية وبنودها وإتمام مراحلها الخمس.

وشهد العام ٢٠١٧، إكمال الكابينة الوزارية، إذ قدم رئيس الوزراء حيدر العبادي ٤ مرشحين لشغل ٤ وزارات شاغرة من أصل ٥، في خطوة اعتبرت وقتها، محاولة من العبادي لحماية حكومته المهددة باستجواب ٦ من أعضائها.

وجاءت مساعي رئيس الوزراء بالتزامن مع وضع البرلمان ٦ وزراء على جدول الاستجوابات وتضمنت: وزير الخارجية إبراهيم الجعفري، ووزير التربية محمد إقبال، وزيرة الصحة عديلة حمود، ووزير الزراعة فلاح زيدان، ووزير الاتصالات حسن الراشد. كما ضمنت قائمة الاستجوابات رئيس هيئة الاتصالات والإعلام وطاقم مفوضية الانتخابات في وقتها.

وكان استجواب مفوضية الانتخابات أكثر الاستجوابات إثارة، إذ تصدت النائبة ماجدة التميمي لكشف ملفات لخروق وفساد شاب عمل المفوضية.

وشهدت جلسة الاستجواب انتقاداً من غالبية الكتل السياسية للإجابات التي قدمتها المفوضية لأسئلة النائبة المستجوبة، لكن الكتل الكبيرة رفضت في نهاية المطاف، إقالة المفوضية وانتظرت لحين تسمية مفوضية جديدة من قبل لجنة الخبراء البرلمانية.

وواجهت لجنة الخبراء البرلمانية تحديات كبيرة تمثلت بالاتفاق على أسماء لمرشحين لمجلس المفوضية الجديد، بسبب اعتراضات أكثر من سبعين نائبا، الامر الذي اضطر هيئة رئاسة مجلس النواب الى عقد جلسة لتمرير المرشحين. وتمكنت رئاسة البرلمان، في اللحظات الأخيرة، من حسم قائمة مرشحي المفوضية، بعدما وزعت المرشحين على ثلاث قوائم لاختيار إحداها والتصويت عليها.

وبعد ما كان مقرراً لها في أيلول الماضي، قرر مجلس النواب تأجيل الانتخابات المحلية الى عام ٢٠١٨ وإجراءها بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية. وكان مجلس الوزراء قرر إجراء الانتخابات في ١٥ أيار المقبل، لكنه عاد لتقديم الموعد ثلاثة أيام باقتراح من مفوضية الانتخابات.

وشهد العام الماضي تصاعد الصراع بين قطبي حزب الدعوة المتمثل برئيس الوزراء حيدر العبادي ونوري المالكي حول قائمة الحزب التي ستخوض الانتخابات المحلية والبرلمانية .

وسرعان ما تدخلت أطراف من داخل حزب الدعوة لإيجاد حلول توافقية، باتت تقترب من تشكيل قائمتين ،الاولى بقيادة العبادي والثانية بقيادة المالكي، تفادياً لحدوث انشقاقات داخل حزب الدعوة بما ينعكس على نتائج الانتخابات المقبلة.

التنافس لم يقتصر على حزب الدعوة بل انتقلت عدواه الى التحالف الوطني الذي عجز عن اختيار رئيس بديل يخلف عمار الحكيم الذي انتهت ولايته في أيلول الماض وتؤكد أطراف شيعية أن قوى التحالف الوطني تعتزم خوض الانتخابات المقبلة بأكثر من ٥ قوائم، تتنافس جميعها للفوز برئاسة الحكومة المقبلة.

ومن أبرز الملفات التي شهدها العام الماضي، إجراء إقليم كردستان استفتاء حق تقرير المصير في ٢٥ أيلول الماضي. وقوبل الاستفتاء الكردي بردود معارضة داخلية وخارجية. واتخذت الحكومية الاتحادية مجموعة من الإجراءات بحق الإقليم، في مقدمتها غلق المطارات والحدود، وإعادة انتشار القوات الاتحادية في كل المناطق المشمولة بالمادة ١٤٠ التي كانت خاضعة لسيطرة إقليم كردستان.

ودفعت التداعيات، التي أعقبت الاستفتاء، برئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني إلى إعلان تنحيه عن المشهد السياسي والطلب من برلمان الإقليم نقل صلاحياته الى الحكومة التي يقودها نيجيرفان بارزاني.